

مراحل رسم السياسات العامة

تعددت اجتهادات المفكرين في وضع خطوات منهجية يتبعها صناع السياسات العامة كلٌ حسب اتجاهاته الفكرية والمدرسة التي ينتمي إليها، ولأننا لن نورد كل هذه الاجتهادات فإننا سنحاول تحديد أهم مراحل رسم السياسات العامة كالآتي:

أولاً: تحديد وتصوير المشكلة:

تعتبر عملية تحديد المشكلة أول عملية في رسم السياسات العامة، وفي هذا الإطار لابد من التعرف على المشكلة أولاً، ثم تشخيصها ودراستها للكشف على الحلول والبدائل اللازمة لحلها.

1- التعرف على المشكلة: يتم التعرف على المشكلة من خلال:

أ- تعريف المشكلة:

المشكلة اصطلاحاً هي انحرافات عما هو محدد مسبقاً، أو الفرق بين ما يحدث فعلاً وما يجب أن يكون، أو مجموعة من الصعوبات تمنع الوصول إلى هدف معين، فالمشكلة عادة ترتبط بقضية أو موقف أو حالة معينة أو حاجات مطلوبة أو فرص غير مدركة، وتمثل بالتالي ظاهرة محددة لها أعراضها وآثارها المباشرة وغير المباشرة، وهي قابلة للحل في إطار المقومات البيئية.

ب- الإحساس والشعور بالمشكلة:

وهو أمر ضروري وهام وجوهري وأساسي في عملية تحديد المشكلة وحلها، ويمكن لرسم السياسات أن يحس ويشعر بالمشكلة إذا كان يملك القدرة الكافية والكاملة والشاملة لما هو كائن ولما يجب أن يكون.

ج- ظهور المشكلة وإدراكها:

التعرف على المشكلة يتم إما بحدوث وظهور المشكلة بصورة مباشرة وواضحة ومؤكدة أمام متخذ القرار أو صانع السياسة فيلجأ إلى مواجهتها بشكل مباشر، وإما باكتشاف المشكلة والتعرف عليها من خلال تحسس ودراسة الظواهر والوقائع والحقائق والمؤشرات، وقد يتم اكتشاف المشكلة بواسطة وسائل الاستخبارات والتبليغ أو بواسطة التغذية العكسية أو قياس الرضا العام للمواطنين.

ولأجل التعرف الجيد على المشكلة من حيث كونها مثيرة للاهتمام، لابد وأن تكون متضمنة للحاجات التي بدورها تدفع الناس للتحرك والعمل والمطالبة، وتغدو ذات منحنى سياسي وأن تكون متضمنة للبعد العام وليس للبعد الفردي الخاص، وأن يكون لها تأثير يتعدى من حيث التأثيرات والنتائج حدود الأشخاص المباشرين المعنيين بها كمشكلة.

د- تصنيف المشكلة:

يتم تصنيف المشاكل أو القضايا المجتمعية وفقاً لدرجة تأثيرها (عامة أو استثنائية) أو نوعيتها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية...)، وحتى الظرف الزمني الذي برزت أو يتوقع بروزها فيه.

2- تشخيص المشكلة:

يتم تشخيص المشكلة من خلال توصيفها أولاً عن طريق أسبابها، مكانها، حدودها حجمها ووقت حدوثها، بعدها يتم القيام بدراسة وتحليل وتفسير هذه المشكلة من خلال وضع تصورات وآفاق علاج مناسبة لها، وحتى يتم فهم وتمييز مشاكل السياسات العامة عن سواها من المشاكل، فإنها يجب أن تتميز بما يلي:

أ- التبادلية:

بمعنى أن مشاكل السياسات العامة تؤثر وتتأثر ببعضها، لأنها متشابكة وذات أجزاء مترابطة من نظام متكامل.

ب- الذاتية:

المقصود من ذلك هو أن تصنيف مشاكل السياسات العامة وتشخيصها يتم وفق الخبرات الذاتية أو الشخصية للقائمين بتحليل وصياغة هذه السياسات.

ج- الوضعية:

أي أن مشاكل السياسات العامة في الغالب تكون من صنع الأفراد، وبالتالي فهي توجد أينما وجدت التجمعات البشرية.

د- الديناميكية:

ويقصد بها أن لمشاكل السياسات العامة حلولاً بقدر التعاريف المحتملة لها.

تعد هذه الخطوات المتسلسلة ركيزة هامة لراسم السياسات العامة خلال معالجته للمشكلة، لأن التشخيص الدقيق والسليم لأسباب المشكلة وأعراضها وعلاقاتها وكل ما يتصل بها، يعد خطوة جوهرية في التعرف على حقيقتها، فالتحديد غير الدقيق للمشكلة قد يؤدي إلى حل سطحي ومؤقت لها مما يبقاها قائمة، لذلك يجب التركيز الجيد والدقيق في هذه المرحلة.

ثانيا: جمع المعلومات الخاصة بالمشكلة.

المعلومات هي بمثابة العمود الفقري لكل مراحل رسم السياسات العامة، فهي القادرة على زيادة المعرفة بطبيعة المشكلة، وتعد الركيزة الأساسية لكافة مراحل الاستدلال والاستنتاج والتحليل والتقييم واختيار البديل الأفضل، لذلك فإن عملية صياغة سياسات عامة جديدة تعالج مشكلة ما تعتمد بشكل رئيسي على طبيعة المعلومات من حيث الكم والنوع والمصدر العلمي، ولكي تتحقق الإفادة الكاملة من المعلومات فلا بد أن تتوفر فيها الخصائص التالية:

أ- الدقة والموضوعية: أي الابتعاد الكلي عن الذاتية والتحيز.

ب- الشمول: يعني ضرورة توافر كل المعلومات المتصلة بطبيعة المشكلة والعناصر المؤثرة والمتأثرة بها.

ج- الملائمة: بمعنى أن تكون المعلومات ذات دلالة وأثر في تحديد أبعاد المشكلة، أو تحديد أفضلية البدائل الممكنة لحلها.

ولجمع المعلومات هناك عدة أساليب منها: الملاحظة، الاستقصاء، الاستبيان، استخدام الوسائل الإحصائية، وتحليل التغذية العكسية.

ثالثا: اكتشاف البدائل الممكنة:

تتطلب هذه المرحلة درجة عالية من الفهم والتصور والخيال والمرونة في استقراء المعلومات واستكشاف كل البدائل الممكنة لحل المشكلة، وبالتالي يجب على راسم السياسة رصد كافة البدائل القابلة للتنفيذ مع تحديد تكلفة كل بديل والعائد منه، وهو أمر متوقف على قدرته على إيجاد البدائل المتعددة كبديل الإبقاء على الوضع الراهن أو بديل عدم التدخل في مجريات الأحداث، بما يعزز من احتواء الموقف لضمان عدم معارضة الحلول المتوصل

إليها بالمستقبل، وبما يبعد الآثار الجانبية التي تعيق التوصل إلى الحل السليم للمشكلة، مما يستوجب على راسم السياسات العامة العودة إلى التحريّ لمعرفة مصادر كل بديل، من خلال طرق الإستبصار بالأشياء، طرق البحث العلمي، توظيف النظريات العلمية وبحوث السلطة والقوة والقيم، والمنظومة الأخلاقية القائمة في المجتمع محل الدراسة والاهتمام.

هذه المرحلة تحتاج من راسم السياسات أن يختار الأساليب المناسبة التي تؤمن الدقة في تحليل البدائل وتحديد نتائجها ومن أهم هذه الأساليب: أسلوب الحدس، أسلوب دلفي أسلوب بناء السيناريو، بحوث العمليات، وأسلوب النماذج الرياضية.

رابعاً: تحديد واختيار البديل الأفضل:

البديل الأفضل هو البديل الذي يتضمن القيم القصوى (أكثر البدائل نجاعة في حل المشكلة)، مع إمكانية تطبيقه وفق الطاقات والإمكانات المادية والفنية المتوافرة، ووفق الظروف البيئية ومستويات الزمان.

من أهم المعايير في المفاضلة بين البدائل نجد تكلفة البديل المترتبة عنه حينما يتم تنفيذه، قدرة البديل على استغلال الموارد المتاحة، نوعية المعالجة (كلية أو جزئية) التي يقدمها إزاء المشكلة، مدى انسجام البديل مع أهداف السياسة العامة، مدى السرعة والتوقيت المطلوب في تحقيق الحل ونتائجه، وكذلك درجة المخاطرة المتوقعة عن البديل في حالة عدم تحقيقه للهدف المرجو منه.

خلال هذه المرحلة تستخدم عدة وسائل ونظريات وأساليب للمساعدة على اختيار البديل الأفضل أهمها: نظرية المباراة، شجرة القرارات، نظرية الاحتمالات، وغيرها.

خامسا: اختبار البديل المختار:

يتوجب على راسم السياسات العامة خلال هذه المرحلة أن يخضع البديل إلى الإختبار التجريبي، للتأكد من سلامة الاختيار وضمان جدوى نتائجه وانعكاساته التأثيرية، تمهيدا لاعتماده في المستقبل ضمن الواقع الميداني العملي للسياسة العامة في حلها للمشكلة المعنية، وهنا لابد أن يأخذ راسم السياسات في الحسبان مدى توافر أسس الكفاءة والفعالية والعدالة والمساواة، كما يجب عليه أن يكون ملما إلماما كافيا ودقيقا بالأهداف الجوهرية التي تشكل محصلة إيجابية مترابطة فيما بينها لجهود المحلل.

سادسا: تنفيذ البديل:

ميّزة المراحل السابقة أنها تتم ضمن سياقات وإجراءات غير معلنة، بفعل الطابع التخصصي والتقني والاستشاري لمهام راسم السياسات العامة، لكن تنفيذ البديل كخطوة تختلف عن سابقتها، لأنها تكتسي الطابع المرضي لجميع الأطراف المعنيين بالقرار بوصفها الحاسم المعلن الذي يختزل حجم الصراعات والمساومات، ويتطلب التنفيذ الفعلي للبديل بعض الإجراءات كصياغة البديل بوصفه قرارا دالا على مضمونه بشكل جيد وواضح اختيار الوقت المناسب لإعلان البديل أو القرار، تهيئة البيئة الداخلية المعنية بتنفيذه، إلى جانب تهيئة الموارد والإمكانات اللازمة وتهيئة البيئة الخارجية والرأي العام والمجتمع لضمان الإلتزام وحسن التجاوب مع القرار وتنفيذه على أحسن صورة.

سابعا: متابعة التنفيذ:

لابد من وضع نظام متكامل لمتابعة ومراجعة وتقويم مراحل التنفيذ، في ضوء التغذية العكسية التي يمكن توافرها عبر قنوات الإتصال الداخلية والخارجية، وتتمثل أهمية هذه المرحلة في إمكانية تحقيق بعض التعديلات الضرورية التي تستوجبها المتغيرات البيئية بما تشمله من ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية، كما أن هذه المتابعة تكون بمثابة صمام

الأمان للنظر في إيقاف مراحل التنفيذ والعودة لاختيار بديل آخر إذا لم يحقق هذا البديل القيم القصوى المتوقعة منه.

ثامنا: تقييم النتائج والآثار:

هذه المرحلة مكتملة لسابقتها، فراسم السياسات العامة عليه أن يباشر التقييم الموضوعي للنتائج المتحققة، وللاثار الفعلية الناجمة عن تنفيذ ذلك البديل المعتمد في السياسات العامة سواء بالنجاح أو الفشل، ومن ثم فإن التقييم هو العملية التي تكشف عن التأثيرات التي أنتجتها السياسة العامة المتخذة ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة منها.

ووفقا لهذه المراحل نستخلص أن علم رسم السياسات العامة هو علم وصفي وتحليلي في آن واحد، فهو يهتم بوصف وشرح طبيعة المشكلات المجتمعية من جهة، ويعمل من جهة أخرى مستعينا بكل الوسائل الحدسية والفكرية والعملية على تحديد البدائل العملية الممكنة لحلها وفق مقتضيات البيئة ومستوجبات الزمان.

في الختام، لا بد من الإشارة إلى أن رسم السياسة العامة لن يكون فعالا إلا بتوفير الشروط التالية:

- على راسم السياسات العامة اعتماد المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها خلال التجربة العملية واختبار النتائج بطرق فعلية.

- على راسم السياسات العامة الالتزام بالمعلومات المتوفرة لديه في وصفه للمواقف السياسية، فضلا عما يتمتع به من الإبداعية والقدرة على التصورات الإيجابية في ربط الأسباب بالمسببات والقدرة على التدقيق ونفاذ البصيرة والسرعة والحسم في اتخاذ القرارات.

- على راسم السياسيات إدراك التنوع، التغيير والتعقيد الذي تتميز بها البيئة المحيطة به وأن يتساءل باستمرار عن الفرضيات والنماذج الموظفة في الدراسة لكافة المتغيرات التي تتضمنها البيئة الواقعية المحيطة بالسياسيات العامة.

- على راسم السياسيات العامة أن يعطي أهمية كبيرة للقيم والخلفيات الفكرية والمعتقدية التي تتماثل في سلوكيات الفاعلين السياسيين وفي سلوكيات الباحثين والمحللين السياسيين.



مخطط توضيحي لمراحل رسم السياسات العامة